الأمم المتحدة

S/2001/78

مجلس الأمن

Distr.: General
24 January 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة توضيحية من سعادة الدكتور تشارلز غانكاي تايلور، رئيس جمهورية ليبريا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوكولي - تولبرت
السفير
الممثل الدائم

240101 240101 01-22606 (A)
0122606

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أهديكم تحياتي، وأن أشير باسم حكومة ليبريا إلى الادعاءات التي يتضمنها تقرير فريق الخبراء المعني عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، بشأن سيراليون. ويدعي التقرير أنني أنا وحكومتي متورطان في بيع الماس غير المشروع إلى الجبهة المتحدة الثورية مقابل التزود بأسلحة وما إليها من عتاد حربي وأننا نجني أرباحا من ذلك. وحسبما ورد في التقرير، زادت المبالغ المحصلة من جراء عمليات البيع هذه على ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا خلال السنوات القليلة الماضية.

إن هذه الادعاءات خطيرة، خاصة وأنها موجهة في نفس الوقت ضد كل من رئيس وجمهورية ليبريا، التي هي عضو محترم في المجتمع الدولي. إن ليبيريا هي في نفس الوقت من الأعضاء المؤسسين في عصبة الأمم وفي منظمة الأمم المتحدة التي خلفت عصبة الأمم. كما أن بلدي عضو مؤسس ذلك في منظمات إقليمية وعلى مستوى القارة، بما في ذلك منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وحركة عدم الانحياز.

والأهم من كل ذلك أن ليبريا، وهي أقدم جمهورية أفريقية مستقلة، ظلت في طليعة حركة تحرر القارة الأفريقية واستقلالها، وحافظت على موقف المقاوم النشط لأعمال الظلم والقمع والطغيان، ليس في أفريقيا فحسب بل في بقية العالم. وهذا النضال التاريخي دفع بليبريا إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. وهذا تراث يعتز به، وأنا بصفتي الرئيس الحادي والعشرين للجمهورية لن ألطخ هذا التراث أبدا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، تقديرا مني لهذا التراث، قمت مع جماعة من المواطنين ببدء حركة عصيان مدنية للإطاحة بالنظام العسكري الذي كان قد خلع الحكومة الدستورية ودفع بأمتنا إلى الوراء. وقد تم التخطيط لهذا العمل وتنفيذه في وقت كان من الجلي فيه أن العصبة العسكرية مصممة على الحفاظ على سيطرتها على زمام السلطة خلافا لرغبات أغلبية السكان.

وهذه الحركة، التي بدأت بأقل من ١٠٠ مدني ازدادت بأسا إلى أن شملت البلاد بأكملها وحصلت على تأييد الشعب.

إن الانضباط والالتزام اللذين أبديناهما في قيادة حركة التمرد ضمنا لنا في نهاية الشوط الفوز في الاستفتاء العام في تموز/يوليه ١٩٩٧. ورغم أن الحرب الأهلية الليبرية دامت

مدة ٧ سنوات واتخذت أبعادا أوسع مما كنا نتوقع، إلا أن قيادتنا للحركة قاومت بكل حزم كل أعمال التنكيل والتشويه والاغتصاب وبتر الأعضاء. وعلى نفس المنوال تعارض حكومة ليبيريا بالتالي جميع الأعمال الفوضوية التي ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية أو أية جماعة أخرى طرف في الصراع السيراليوني، وتندد بهذه الأعمال. وترى حكومة ليبريا أن الأفراد المتورطين في تلك الأعمال الوحشية ينبغي تقديمهم للعدالة.

إن هذه الحكومة لم تنكر قط معرفتنا بالجبهة المتحدة الثورية. ولكننا استنكرنا على طول الخط ومازلنا نستنكر أي ادعاء بأن هذه العلاقة تنطوي على طابع تجاري أو اقتصادي. بل إننا على النقيض من هذا ما فتئنا نتحدث عن هذه العلاقة وعن شواغلنا الأمنية المناظرة في الدوائر العامة والخاصة لدى حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة ولدى الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واتصالنا بالجبهة رد متوقع على نشاط الحكومات السيراليونية المتعاقبة في دعم وتسليح الجماعات الليبيرية المنشقة المتمركزة في سيراليون. والواقع أن المنشقين الليبريين يحملون السلاح في وقت كتابة هذه السطور بوصفهم جنوداً في الجيش النظامي للحكومة السيراليونية ويمثلون تقريباً ٥٠ في المائة من أفراد ميليشيا كاماجور الموالية لحكومة سيراليون والتي يقودها السيد هينغا نورمان، نائب وزير الدفاع السيراليوني. وقد صرحوا بأن هدفهم هو الإطاحة بالحكومة الليبيرية بقوة السلاح، ودللوا على ذلك بأفعالهم.

فمنذ عام ١٩٩٨، تعرضت ليبريا إلى أربع هجمات كاسحة شنها هؤلاء المنشقون من الجانب الغيني بالتواطؤ مع الحكومة الغينية. وقد أزهقت أرواح السكان وشردوا من ديارهم ودمرت المنطقة الشمالية من ليبريا عن آخرها دون أن يرفع المجتمع الدولي صوته بإدانة العدوان. وفي الوقت نفسه، فإن حظر تصدير السلاح الذي كان مجلس الأمن قد فرضه في الأصل في عام ١٩٩٢ بإيعاز من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مازال قائماً رغم أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نفسها رفعت هذا الحظر في عام ١٩٩٧ بعد أن تقلدت الحكومة المنتخبة في إطار من الديمقراطية مقاليد السلطة في ليبريا. وقد أبت الأمم المتحدة رفع الحظر رغم توصية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإنهائه. ومن المهم أن نؤكد أن الاعتداء الذي شن أصلاً من غينيا قد أعقب مباشرة امتثالنا لمطالب المجتمع الدولي وقيامنا، تحت إشراف الأمم المتحدة، بتدمير جميع الأسلحة والذخائر التي تخلفت من الحرب الأهلية التي دارت على أرضنا.

سيادة الأمين العام، إن من الحقائق التاريخية المعروفة أن ليبريا كانت دوماً مركزاً من مراكز تجارة الماس الغينية والسيراليونية والليبرية، التي اجتذبها إليها أن دولارات الولايات المتحدة عملة متداولة بشكل قانوني في ليبريا. ولكن الحكومة لم تخضع قط هذه التجارة

لسيطرتها ولا لرعايتها و لم تسع إلى تنظيمها؛ بل كان يتولاها مواطنون لبنانيون وهنود وسياح وأفراد من جماعات الماندينغو والجولا والفولاني الإثنية الذين لديهم أقارب يعيشون في غينيا ومالي وليبريا وسيراليون وغامبيا وكوت ديفوار والذين يمارسون تعاملاتهم دون اعتبار للحدود الوطنية التي اصطنعها الاستعمار. والواقع أن ليبريا هي أيضاً ضحية لهذه التجارة غير المشروعة التي لا تعود عليها قط بأي لون من النفع.

وكما جاء من قبل، فإن التقرير يدّعي أن قيمة التجارة غير المشروعة التي تمارسها ليبريا في ماس سيراليون بلغت ما يزيد على ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة سنوياً خلال السنوات القليلة السابقة. ومن الواضح أن حركة هذه المبالغ المالية الطائلة خلال فترة زمنية ما ستترك وراءها حتماً آثاراً تقتفى لأن التعاملات تقتضي الدفع نقداً أو بشيكات أو بتحويلات مصرفية. وكل تعامل من هذا النوع يجب أن يوثَّق وفق التقاليد العريقة الشهيرة للنظام المصرفي الأوروبي. ومن المنطقي أن نفترض أنني إن كنت قد تورطت أو متورطاً بالفعل في بيع أية كميات من الماس لذلك الشأن، فإن هذه الآثار سوف تقود إلي حتماً.

وبناء على ذلك، أطلب إلى مجلس الأمن أن ينشئ فريقاً رسمياً للتحقيق فيما إذا كنت أمتلك شخصياً أي أرصدة مالية ضخمة تحققت من الاتجار بالماس في مصارف أي دولة من الدول الأعضاء إلى وقت نشر تقرير فريق الخبراء وأن يحدد مقدار هذه الثروة إن وجدت، وإنني أعلن تنازلي لجميع المؤسسات المصرفية عن أي حق لي في عدم الكشف عن أرصدتي. وفي حالة ما إذا تبين أنني أمتلك ثروة شخصية ضخمة في أي حسابات في الخارج، ينبغي إعلان ذلك على الملأ ومصادرة هذه الأموال وتحويلها إلى الشعب الليبري. وقد أبلغت الجمعية الوطنية الليبرية وشعب ليبريا بأنني سوف أتنحى عن منصبي كرئيس لجمهورية ليبريا إذا ما ثبتت صحة ذلك.

غير أنني أتوقع وأفترض نظير ذلك أن مجلس الأمن، وقد خولته هذه السلطة الفريدة غير المسبوقة سيغتنم الفرصة ويسارع إلى تأكيد مزاعم فريق الخبراء أو يعلن على الملأ براءتي وبراءة حكومة ليبريا من هذه الاتهامات.

وإنني أطلب منكم أن تعمموا هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) داهكباناه
د. تشارلز تايلور